الحياة الطيّبة
السنة 28
العدد 57
ربيع 2024م
أبحاث ودراسات

خطاب «ما بعد الحداثة»: التوظيف الاستعماريّ في مواجهة الأطاريح الكبرى

الدكتور محمَّد محمود مرتضى[1]

مُستخلَص:

تتناول هذه المقالة ما يُطلق عليه «مرحلة ما بعد الحداثة»، وتحديدًا خطابها، فتدرس أولًا المصطلح من حيث التعريف والنشأة، ثمّ تعرِّج على بيان بعض الفروق الجوهريَّة بين الحداثة وما بعدها، تمهيدًا لتسليط الضوء على أبرز خصائص وسمات ما بعد الحداثة، وصولًا إلى بيان التوظيف الاستعماريّ لهذه المرحلة، مفصِّلةً الكلام في أساليب هذا التوظيف وطرقه على مختلف الأصعدة: الصعيد السياسيّ، والصعيد الاجتماعيّ، والفرديّ، وغيرها، كاشفةً النقاب عن وجهٍ جديدٍ للاستعمار أفرزته مرحلة ما بعد الحداثة.

كلمات مفتاحيَّة:

الحداثة، ما بعد الحداثة، الاستعمار، العولمة، الإنسان، المقاومة، الفوضى الخلَّاقة.

(1) أستاذ محاضر في الفلسفة وتاريخ الفلسفة الغربيَّة في الجامعات، من لبنان.

مقدّمة:

لا شكَّ في أنَّ طبيعة سلوك الفرد، وكيفيَّة مواجهته للوقائع والأحداث، وتعامله مع الآخرين، بل مع الطبيعة، يرتبط في كثيرٍ منه بالبنية الفكريَّة للفرد، وبالرؤية الكونيَّة التي يتبنَّاها، والمناهج التي يعتمدها ويعتمد عليها؛ إذ إنَّ الانسان لا ينطلق، أو لا ينبغي له أن ينطلق، في شؤون حياته من موقع الانفعال، أو الغريزة، أو العشوائيَّة والفوضى، بل من رؤيةٍ واضحةٍ مبنيَّةٍ على أسسٍ نظريَّةٍ تُحدّد له أهدافه وتوجِّهه نحوها، فتصوّب له مسيرته إنْ انحرف عنها، وتعيده إليها إن هو ابتعد عنها.

وما ينطبق على الأفراد، ينطبق على المجتمعات بل على الحضارات، فمن الممكن أن تسود في مجتمعٍ ما، أو في حضارةٍ من الحضارات بنًى نظريَّة، أو منهجيَّات فكريَّة تكون هي الحاكمة في علاقاتهم مع المجتمعات والحضارات الأخرى، بحيث تكون إمَّا مؤسِّسةً لعلاقاتٍ سليمةٍ ومتوازنةٍ وصحِّيَّةٍ، أو مكرِّسةً لعلاقاتٍ سلبيَّةٍ تسودها النزاعات والحروب والسيطرة والنهب والاستعمار وما شابه ذلك.

ثمَّ إنَّ التوصُّل إلى نتائج إيجابيَّة أو سلبيَّة، لا ينحصر ببنيةٍ فكريَّةٍ واحدة، أو بمنهجيَّةٍ معيَّنةٍ وفريدةٍ لا بديل عنها، بل قد تتنوَّع وتختلف هذه البنى والمنهجيَّات، وقد يترتَّب عنها نتائج تتفاوت من حيث الشدَّة والضعف.

وقد نجد أحد تجسّدات ما تقدَّم في النموذج الغربيّ عبر تاريخ تعامله مع العالم الإسلاميّ وباقي دول العالم بشكلٍ عامّ، فالدول الغربيَّة التي استعمرت كثيرًا من دول العالم، ونهبت ثرواتها، وخلَّفت وراءها الكثير من المشاكل والفوضى على الصعد كافَّة، سنجدها لا تتوقَّف عن محاولة العودة لهذه الدول للسيطرة عليها بشتَّى الطرق والسبل والأساليب، جاعلين مجتمعاتنا حقول اختبار لتطبيق مناهجهم الفكريَّة التي لم تكن أقلّ تأثيرًا عن سابقاتها في نشر الفوضى والدمار والتخلُّف أينما حلَّت.

أوّلًا: ما بعد الحداثة: المفهوم والخصائص:

1. ما بعد الحداثة: المصطلح والتعريف والنشأة:

أ. مصطلح ما بعد الحداثة وتعريفه:

يُعتبر مصطلح «ما بعد الحداثة» مصطلحَ نفيٍ سلبيٍّ، وهو ترجمة لمصطلح (post-modernism أو postmodernism). وقد تستخدم كلمة (post modernity) للدلالة على الشيء نفسه[1].

ولا يمكن اعتبار مصطلح «ما بعد الحداثة» من المصطلحات المتَّفق عليها عند منظِّري ما بعد الحداثة؛ إذ نجد أنَّ العديد منهم اختار تسميةً تُناسب الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الواقع ما بعد الحداثيّ. فإذا رجعنا إلى كتابات أحد أبرز المنظِّرين وهو «جان فرانسوا ليوتار»، فسنجده يفضِّل صيغةً أكثر تحديدًا، من قبيل: «الوضع ما بعد الحداثيّ»، بينما يفضِّل «فريديريك جيمسون» اعتبارها «منطقًا ثقافيًّا للرأسماليَّة المتأخِّرة»، أو «عصرًا ثقافيًّا أخيرًا للغرب». وهو يرى، أي جيمسون، أنَّ المصطلح يعاني من التضارب والتناقض الداخليّ؛ فما بعد الحداثة ليس شيئًا يمكن أن نثبته في مكانه مرَّةً واحدةً كي نعاود استعماله لاحقًا. أمَّا «أمبرتو إيكو»، فعلى الرغم من أنَّ أعماله ما بعد حداثيَّة بامتياز، لكنَّه يرفض هذه التسمية، مقترِحًا بدلًا منها ما أطلق عليه: «تعدُّد اللغات المعمّم لزماننا». كذلك الحال أيضًا مع كلٍّ من «ميشال فوكو» و«جيل دولوز» اللذين اعتبرا أن أعمالهما تشكّل انقطاعًا وتواصلًا مع الحداثة[2].

من جهةٍ أخرى، يُطلق على مصطلح «ما بعد الحداثة»، في بعض الأحيان، تعبير «ما بعد البنيويَّة»، وذلك باعتبار أنَّ فلسفات ما بعد الحداثة قد ظهرت بعد ظهور المدرسة البنيويَّة وسقوطها.

(1) انظر: المسيري، عبد الوهاب؛ التريكي، فتحي: الحداثة وما بعد الحداثة، ط3، دمشق، دار الفكر، 2010م، ص81.

(2) انظر: المسيري والتريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، م.س، ص81.

هذا، ويكاد مصطلح ما بعد الحداثة يترادف مع مصطلح التفكيكيَّة، وللتمييز بينهما يمكن القول: إنَّ «ما بعد الحداثة» هي الرؤية الفلسفيَّة العامَّة، أمَّا «التفكيكيَّة»، فهي أحد ملامح وأهداف هذه الفلسفة، كما أنّها منهجٌ لقراءة النصوص يستند إلى هذه الفلسفة. ويمكن ملاحظة أنَّ اصطلاح «ما بعد الحداثة» يكتسب أبعادًا مختلفة بانتقاله من مجالٍ إلى مجالٍ آخر؛ فمعناه في عالم الهندسة المعماريَّة على سبيل المثال يختلف، في بعض الوجوه، عن معناه في مجال النقد الأدبيّ أو العلوم الاجتماعيَّة[1]. وهذا أمر طبيعيّ؛ كون المورد الذي ترد عليه هذه المدرسة الفكريَّة سيكون له تأثيره وحيثيَّاته، فيختلط الوارد مع الموارد المختلفة ليفرزوا معًا أشكالًا وتجلِّيات متنوِّعة للتيَّار «ما بعد الحداثيّ».

وترجع استخدامات مصطلح ما بعد الحداثة لأوَّل مرَّة إلى الإسبانيّ «فيدريكو دي أونيس»، وذلك في كتابه «مختارات من الشعر الإسبانيّ والإسبانيّ الأميركي» الصادر عام 1934، ثمّ التقطه «دورلي فيتس» في كتابه «مختارات من الشعر الأميركي اللاتيني المعاصر» عام 1942، وكان كلاهما يشير إلى ردِّ فعلٍ ثانويٍّ على الحداثة قائمٍ في داخلها. وهذا يعني أنّ هذا المصطلح نشأ في حقل النقد الأدبيّ، ومن ثم وُظِّف في حقولٍ معرفيَّةٍ أخرى، من قبيل: الفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والتحليل النفسيّ، واللغويات، والدين؛ ولكن من المؤكَّد أنَّ المصطلح اكتسب مدلولًا للمرَّة الأولى في كتاب أرنولد توينبي «دراسة التاريخ»، عندما استخدمه ليشير من خلاله إلى خصائص ثلاث رآها تميِّز الفكر والمجتمع الغربيَّين منتصف القرن العشرين، وهي اللاعقلانيَّة، والفوضويَّة، واللامعياريَّة، بسبب أفول البرجوازيَّة في التحكُّم بتطوُّر الرأسماليَّة الغربيَّة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحلول الطبقة العاملة الصناعيَّة محلّها، وهو ما رآه انقلابًا، بل انحطاطًا، للقيم البرجوازيَّة التقليديَّة.

(1) انظر: المسيري والتريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، م.س.

والسؤال الذي يمكن أن يُطرح بعد الذي تقدَّم هو: هل يمكن تعريف ما بعد الحداثة؟

يعتَبِر منظّرو هذا التيَّار أنَّ كلمة «تعريف» هي كلمةٌ موروثةٌ من نماذج قديمة في التعامل مع الكلمات والمفاهيم، وهي لا تنسجم مع الإطار المفتوح، والذي لا حدود له بالنسبة إلى ما بعد الحداثة. فما بعد الحداثة -كما سيتبيَّن- لا تحتوي أدبيَّاتها كلمة «تحديد»، وهي -بالتالي- تتملَّص دائمًا من أيِّ نحوٍ من أنحاء الثبات، وهذا ما توحي به آليَّة التعريف؛ إذ تفترض مقدّمًا أنَّ كلّ من سيقرأ أيّ تعريفٍ فهو ملزم بالفهم الذي حدّده الكاتب أو واضع التعريف، وهذا ما يرفضه منظّرو ما بعد الحداثة، الذين لا يؤمنون بوجود حقيقةٍ موضوعيَّةٍ[1].

ب. نشأة ما بعد الحداثة:

يمكن القول إنَّ ثقافة «ما بعد الحداثة» بكلِّ تفرّعاتها هي نتيجة طبيعيَّة لما مرَّ به الغرب من تناقضاتٍ وانقساماتٍ في الأيديولوجيَّات الحداثيَّة، مضافًا إلى التجارب التي مرّ بها وكان لها الأثر البالغ على وعي نخبه ومفكّريه، بل على مجمل الناس؛ ولهذا يمكن اعتبار هذه الثقافة نوعًا من ردّ الفعل تجاه كلّ ما مضى، وهي اتِّجاهٌ ثقافيٌّ ينادي بسقوط الأيديولوجيَّات والسرديَّات الكبرى ونهاية الميتافيزيقيا، ويطالب بالخروج من كلِّ قياسٍ معياريٍّ، وترسيخ مبدأ الانتماء الفرديّ. إنّ خطاب ما بعد الحداثة هو توجُّهٌ حادٌّ تمثَّل برفض مقولات وفرضيَّات عصر التنوير المتجسِّد في الإيمان بالمطلق، والقيم العقلانيَّة الشموليَّة[2].

ويمكن إرجاع بذور هذا الاتِّجاه إلى الشكوك التي أثارها «فريدريك نيتشه» و«مارتن هايدغر» في صحّة كثيرٍ من المقولات والقناعات السائدة

(1) انظر: مصطفى، بدر الدين: دروب ما بعد الحداثة، لا ط، المملكة المتَّحدة، مؤسَّسة هنداوي سي أي سي، 2018م، ص21.

(2) انظر: مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، م.س، ص11.

في الفلسفة والحضارة الغربيَّة، ثم جاء «جاك دريدا» ليقول إنَّ الخلاص من تلك الشكوك لا يتمّ من خلال البحث الفلسفيّ أو المنطقيّ العقليّ، بمقدار ما يتمّ من خلال أسلوبٍ تحليليٍّ واستراتيجيَّةٍ نصِّيَّةٍ قائمةٍ على التعامل مع النصّ باعتباره نشاطًا لغويًّا متعدِّد الطبقات[1].

لقد نشأ التحوُّل في نبرة الحداثة عن الحاجة للتصدّي للحسّ بالفوضويّة، وعدم النظام واليأس في زمنٍ حَفِلَ بالحراك الصارخ، والتوتُّر، وفقدان الاستقرار في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة، وهو اضطراب تشبّثت به، وأسهمت فيه الحركة الفوضويّة التي سادت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتلازم ذلك مع إعلاء الرغبات الجنسيَّة والنفسانيَّة واللاعقلانيَّة التي أضافت بُعدًا آخر إلى الفوضى القائمة.

لقد كشف هذا الزخم الدافق من الحداثيَّة أنَّه من المستحيل تقديم العالم بلغةٍ واحدة. والفهم الحقيقيّ إنَّما يُبنى من خلال الكشف عن زوايا العالم المتعدّدة. لقد كانت ابستمولوجيا الحداثة تدفع بقوّةٍ نحو تعدُّد الرؤى النسبيَّة، في الكشف عمَّا ظلّ يُعتقد أنَّه الطبيعة الحقيقيَّة لواقعٍ قائمٍ متجانس، رغم ما فيه من تعقيدات؛ ولهذا سنجد أحدهم يقول واصفًا الحالة الجديدة التي خلّفتها التطبيقات ما بعد الحداثيَّة، بأنَّ كل ما هو صلب قد تبخَّر في الهواء، فالحداثة تحتوي على تناقضاتها الداخليَّة، حيث إنَّ أنماط الفكر الحداثيّ قد تتحوّل إلى سلفيَّة جامدة يصيبها التقادم. وهو قائم على فكرة توحيد البشريَّة وتجاوز الحدود والاختلافات، مع أنَّها وحدة أضداد، ووحدة اللاوحدة، حيث تحيلنا جميعًا إلى خضّم تيّارٍ من العزلة المتزايدة والولادة من جديد، من الكفاح والتناقض، من الغموض والقلق العميق. فلقد أصبح واضحًا آنذاك أنَّ مأزق الحداثة الحقيقيّ هو أنَّها تبنَّت شعاراتٍ غير قابلةٍ للتحقُّق في مجتمعٍ تسيطر عليه الآلة الرأسمالية[2].

(1) انظر: عطيَّة، أحمد عبد الحليم: جاك دريدا والتفكيك، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2010م، ص119.
(2) انظر: مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، م.س، ص16-18.

تأثَّرت توجُّهات ما بعد الحداثيِّين في المرحلة المتأخِّرة إلى حدٍّ هائلٍ بأعمال «جاك دريدا» الفلسفيَّة، حيث تعكس كتاباته الغزيرة الشكل الأشدّ تعقيدًا من هذا الموقف التفكيكيّ. ويعتمد النقاش المحوريّ في التفكيكيَّة على مبدأ النسبيَّة، أي الرأي القائل بأنَّ الحقيقة في حدِّ ذاتها نسبيَّة؛ إذ تُبنى دومًا بحسب وجهات النظر المختلفة، والنظم الفكريَّة المعدّة للشخص الذي يبدي رأيه[1].

كلّ هذه المناخات والإرهاصات أفسحت الفرصة لثقافةٍ جديدةٍ تحلّ محلّ الثقافة السابقة، والثقافة الجديدة هي التي حلّت بشكلٍ رسميّ في العالم الغربّي بعد أفول المشروع البنيويّ. وسنجد المناخ النظريّ لهذه الثقافة الجديدة متجلّيًا في أعمال «رولان بارت»، و«ميشال فوكو»، و«جيل دولوز»، و«جاك دريدا»، و«جاك لاكان». ثم يصدر كتاب «جان فرانسوا ليوتار»، بعنوان: «الوضع ما بعد الحداثيّ» الذي يعتبره بعض الباحثين البيان النظريّ الأوَّل للحركة التي لا يجمعها اتِّجاه واحد، وإن كانت تجمعها بعض الخصائص المشتركة التي حاول «ليوتار» تكثيفها في كتابه. وسنجد أنَّه في الثمانينات يستمرّ الإنتاج الفكريّ لمنظِّري التيَّار (فوكو، دولوز، ليوتار، دريدا، وإيهاب حسن)، ثمّ يظهر مصطلح «ما بعد الحداثة» بقوَّة في علم الاجتماع مع «جان بودريار»[2].

2. بعض الفروق الجوهريَّة بين الحداثة وما بعد الحداثة:

بالحديث عن الحداثة ضمن إطار المشروع الثقافيّ والفكريّ الغربيّ، فقد ساد هذا النظام لعقودٍ طويلةٍ معتمدًا على شعاراتٍ تتمثَّل في الاقتصاد على اقتصاديَّات السوق، والعمل الحرّ، والحركة الحرَّة لرأس المال، وفي السياسة على سيادة النظم الديمقراطيَّة الليبراليَّة القائمة على

(1) انظر: باتلر، كريستوفر: ما بعد الحداثة، ترجمة: نيفين عبد الرؤوف، ط1، القاهرة، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016م، ص22.

(2) انظر: مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، م.س، ص22-23.

الانتخابات الحرَّة وتداول السلطة، وفي المستوى الثقافيّ اعتمد على ثقافة العمل والإنجاز والحرِّيَّة والجدارة واحترام حقوق الفرد. وباختصار، فإنَّ هذا النظام تشكَّل عبر سيادة «التفكير العقلانيّ»، والنظام البيروقراطيّ، وسيادة السلطة القانونيَّة، وهو يعبِّر عن انقضاء النظم الأبويَّة القديمة التي اعتمدت اعتمادًا كلِّيًّا على السلطة التقليديَّة بمختلف صورها.

وقد ظهر مشروع الحداثة على إثر تحوُّلاتٍ ثوريَّةٍ فكريَّةٍ ومعرفيَّةٍ خلال مرحلة عصر التنوير والثورة الفرنسيَّة والثورة الصناعيَّة.

وكان أن غيَّرت هذه القفزة الحداثيَّة وجه المجتمع ضمن إطار العالم الغربيّ، ثّم انتشرت مفاهيمه وقيمه بنسبٍ مختلفة عبر العالم خلال الاستعمار بدايةً، ثمَّ من خلال أدوات التواصل والاتِّصال الحديثة وتوسُّع مفاعيل العولمة تدريجيًّا وتغيُّر النمط الاقتصاديّ الذي أصبح اقتصادًا ينحو نحو العولمة تدريجيًّا.

ومع الوقت، وبسبب الأزمات والحروب العنيفة التي عصفت بالمجتمع الغربيّ، تعرَّض مشروع الحداثة لموجاتٍ من النقد أدَّت إلى تشكُّل تياراتٍ فكريَّةٍ مختلفةٍ في قباله، ومن أبرز هذه التيارات تيار ما بعد الحداثة[1].

لقد خلق ظرف ما بعد الحداثة واقعًا اجتماعيًّا وثقافيًّا جديدًا، ولَّد بدوره أزمةً من نوعٍ جديد، ولم تعد هذه الأزمة الجديدة، أزمة انحباسٍ في قفصٍ حديديّ؛ بل أزمة الفكاك غير المنضبط من هذا القفص. لقد أدخلت ما بعد الحداثة العالم في أزمةٍ جديدةٍ تمَّ التعبير عنها بطرقٍ عديدة. فقد وُصف العالم المعاصر -وما يعتمل فيه من آثارٍ للعولمة وسيادة النزعة الاستهلاكيَّة والروح الفرديَّة- بأوصافٍ مختلفة؛ فقد وصفه «أنتوني غيدنز» بأنَّه عالمٌ متفلِّت. وعبَّر «رونالد روبرتسون» عن الحالة نفسها بمفهوم

(1) انظر: زايد، أحمد: الأزمة الأخلاقيَّة في مجتمع ما بعد الحداثة، مجلَّة التفاهم، العدد 48، 2015م، ص260-261.

«مجتمع اللايقين» الذي يُعدُّ الحقبةَ الأخيرةَ في تطوُّر مجتمع العولمة التي يعجز فيها الإنسان عن أن يضبط مسيرة التطوُّر، وأن ينظِّم العالم على نسقٍ واحد. أمَّا «سمير أمين» وغيره، فقد وصفوا العالم المعاصر باستخدام مفهوم إمبراطوريَّة الفوضى التي تحاول أميركا أن تصنعها في العالم المعاصر، من خلال نشر الفوضى، والعلاقات التي تقوم على المعايير المزدوجة، والحروب الصغيرة في كلِّ مكان، وتكوين أشكالٍ من الائتلافات الظرفيَّة دون نظرٍ للمعايير والمواثيق الدوليَّة[1].

3. أبرز خصائص مرحلة ما بعد الحداثة:

من أهمّ الأمور التي تشترك فيها الاتِّجاهات ما بعد حداثيَّة رغم ما بينها من اختلاف في المنهج والاهتمامات، هو التزامها بشكلٍ أو بآخر بالتحوُّل إلى اللغة والخطاب والنصّ. فنُخب هذا التيار يميلون دائمًا، عبر تحليل كلّ شيء باعتباره نصًّا وبلاغة، إلى دفع المجالات الفكريَّة التي ما زالت مستقلّةً حتَّى الآن إلى الأدب. فالتاريخ ليس سوى سرد آخر، لا تتميَّز تراكيبه النموذجيَّة عن التراكيب الروائيَّة، ويرزح تحت أسر أساطيره ومجازاته وقوالبه النمطيَّة الخاصَّة غير المحقّقة (التي غالبًا ما تستخدم بلا وعي). أمَّا مصادره -مهما بدت حياديَّة أو قائمة على أدلَّة- فليست في النهاية سوى سلسلة أخرى مترابطة من النصوص القابلة للتفسير بطرقٍ عدَّة، وحتَّى تفسيراته السببيَّة، في وسعنا إثبات كونها مستقاة من حبكات خياليَّة معروفة، تُكرِّرها تلك التفسيرات بالتبعيَّة[2].

والتركيز على اللغة والخطاب، وإن كان هو السمة الأبرز المشتركة بينهم، ولكنَّه ليس الوحيد. فمن الأمور التي تشترك فيها هذه الاتِّجاهات أنَّها ضدّ السلطة، فما بعد الحداثة تبحث عن السلطة في كلِّ شيءٍ لتهدمها؛ سلطة التاريخ، والسلطة السياسيَّة، وسلطة الخطاب والمجتمع، وسلطة

(1) انظر: م.ن، ص265-266.

(2) انظر: باتلر، ما بعد الحداثة، م.س، ص37.

الأسرة، وسلطة العقل والحقيقة، وسلطة الميتافيزيقيا، وسلطة الإعلام، وسلطة الصورة، وسلطة الفنّ.

إنَّ هذه التيارات تشترك أيضًا في رفضها للنظريَّات الشموليَّة، لاسيَّما النظريَّات الكبرى، مثل: نظريَّات كارل ماركس وهيجل ووضعيَّة كونت والتحليل النفسيّ، مع التركيز على الرؤى المجهريَّة للكون والوجود.

وهم يرفضون أيضًا اليقين المعرفيّ، ويرفضون المنطق التقليديّ الذي يقوم على تطابق الدالّ والمدلول، أي تطابق الأشياء والكلمات. ويرفضون مضافًا إلى ذلك ما يقع تحت مسمّى الحتميَّات، فلا مكان في قاموسهم ما بعد الحداثيّ للحتميَّات الطبيعيَّة والتاريخيَّة التي كانت سائدةً في مرحلة الحداثة، ولاسيّما مفهوم التطوُّر الخطِّيّ[1].

ثانيًا: التوظيف الاستعماريّ لما بعد الحداثة:

1. من العولمة إلى ابتلاع الهويّات:

أ. ما بعد الحداثة وتفتيت السرديَّات الكبرى:

حينما نستحضر ثقافة ما بعد الحداثة، تحضر معها فورًا الفلسفة التفكيكيَّة التي تعتبر آخر صرخات التفكير الفلسفيّ ضمن فضاء الوعي الأوروبيّ. ومع أنَّها نشأت في فرنسا عند أشهر ممثلِّيها «دريدا» و«دولوز»، ولكنَّها انتشرت بعد ذلك نسبيًّا في الولايات المتحدَّة واليابان وغيرهما من الدول.

وفي التأمُّل في هذه الفلسفة أو الاتِّجاه الفكريّ/الثقافيّ سنجد أنَّه لا يوجد علم أو فلسفة أو فنّ بل إعلان النهاية لكلّ شيء، إنَّه دقّ أجراس الموت. لا يوجد موضوع أو منهج أو غاية، ولا يوجد افتراض أو تحقّق أو نتيجة. كلّها نهايات وأفول لأمورٍ شتّى. يهدف التفكيك إلى قلب المائدة

(1) انظر: مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، م.س، ص36-37.

على الكاتب والعودة بالنصّ إلى مرحلةِ ما قبل الفهم والتعبير. والتفكيك في هذه المحاولة لا ينتهي إلى شيء، ولا يجد شيئًا، لا معنى ولا صورة ولا واقعًا، يجد العدم المطلق. التفكيك هو الهدم من الداخل وليس البناء من الخارج، إنَّه الغوص في علم النفس العدميّ والتحليل النفسيّ لاكتشاف العدم القابع في النفس.

ولهذا سنجد «دريدا» يعلن نهاية الميتافيزيقيا. هو يعلن النهايات من دون البحث عن بدائل، وهو يهدم من دون أن يبني. كلّ ذلك من أجل تطهير الوعي الأوروبيّ من إبداعات المركز وسيادة الطبقة[1].

وهذا ما صبغ مرحلة ما بعد الحداثة بكونها اتِّجاهًا يُبدي تشكُّكًا موجّهًا إلى الادِّعاءات والسرديَّات الكبرى. وسنجد بعض مفكِّري هذا التيَّار يهاجم سرديَّتين رئيسيَّتين: السرديَّة التي تدفع بالتحرُّر التدريجيّ للبشريّة، بدءًا من الخلاص المسيحيّ إلى اليوتوبيا الماركسيَّة، مضافًا إلى الأيديولوجيَّات الكبرى بما فيها الإسلام، فضلًا عن السرديَّة التي تتناول انتصار العلم، حيث ظهر لهم أنَّ تلك المعتقدات قد فقدت مصداقيَّتها منذ الحرب العالميَّة الثانية[2].

من هنا، لا يوجد كلِّيَّات من أيِّ نوع، مادِّيَّة أو روحيَّة في المشروع المابعد حداثيّ. ولا يوجد مبدأ واحد نهائيّ يمنح العالم التماسك والوحدة، ومن ثمّ لا توجد ثنائيَّات. والمشروع ما بعد الحداثيّ هو محاولة للقضاء على ما يسمّونه خرافة الميتافيزيقيا وعلى أوهام الفلسفة الإنسانيَّة بشكلٍ كامل عن طريق القضاء على «خرافة» الحقيقة الكلِّيَّة، فمثل هذه الحقيقة الكلِّيَّة تستدعي عالمًا متماسكًا متجاوزًا لعالمنا المادِّيّ المتبعثر وتستند إلى ثنائيَّة جوهريَّة. وإذا كان المشروع التحديثيّ يستند إلى ثنائيَّة الذات

(1) انظر: حنفي، حسن: مقدِّمة في علم الاستغراب، لا ط، القاهرة، الدار الفنِّيَّة للنشر والتوزيع، 1991م، ص602-605.

(2) انظر: باتلر، ما بعد الحداثة، م.س، ص19.

المتماسكة، والتي تتفاعل مع موضوعٍ متماسكٍ داخل إطار الكلّ الثابت الذي يشير حتمًا إلى الأصل المتجاوز (المدلول المتجاوز)، أي إلى الإله أو على الأقلّ إلى ظلاله، فإنَّ مشروع ما بعد الحداثة يحاول أن يزيل هذه الظلال. إنَّ جوهر ميتافيزيقا ما بعد الحداثة يفترض أنَّ العالم في حالة حركةٍ دائمة، لا قصد ولا أصل لها. وكلّ مفاهيم ما بعد الحداثة تتسمّ بهذه السمات الجوهريَّة، وعلى الرغم من أنَّهم يصفونها بأنَّها حالة لا حضور ولا غياب، لكنَّها جوهرٌ سلبيٌّ له صفات محدَّدة، فميتافيزيقا ما بعد الحداثة ميتافيزيقا سلب تستند إلى حضورٍ جوهرٍ سلبيّ[1]. وبذلك تريد ما بعد الحداثة ضرب عنصر جوهريّ يرتبط بالعلَّة الغائيَّة للعالم.

وعلى أيِّ حال، فإنَّ ضرب السرديَّات الكبرى لن يُكتب له النجاح، ما لم يترافق مع استراتيجيَّة إغراق المجتمعات بسرديَّاتٍ صغرى ترتبط بإثارة عاصفةٍ من الأزمات التي تُغرق المجتمع، لتلهيه عن قضاياه الكبرى، من قبيل: الأزمات المعيشيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، بل والهوياتيَّة-الثقافيَّة.

ب. **توظيف ما بعد الحداثة في السياسة والقِيَم والنظم الاجتماعيَّة:**

تمثَّل الأثر الذي تركته ثقافة ما بعد الحداثة على الأمور الآتية:

- **على الصعيد السياسيّ:**

فالتطوُّرات المعاصرة -خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول- أدَّت إلى أن تتبنَّى بعض الحكومات، ومنها الإدارة الأميركيَّة، نظريَّة الفوضى الخلَّاقة. إنَّ نظريَّة الفوضى -أو الشواش- هي نظريَّة معروفة في علم الفيزياء، وقد انتقلت من الفيزياء إلى علم السياسة. ثمّ انتقلت إلى الممارسات السياسيَّة بعد تبنّي المحافظين الجدد في أميركا هذه النظريَّة؛ لإحداث تغييرات جذريَّة في بعض المجتمعات، خاصَّةً المجتمعات العربيَّة. والاعتماد على نظريَّة الفوضى الخلَّاقة في الممارسات السياسيَّة

(1) انظر: المسيري والتريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، م.س، ص83-84.

هو جانبٌ من جوانب الأزمة الأخلاقيَّة لمجتمع ما بعد الحداثة؛ فظرف ما بعد الحداثة هو -بطبيعته- ظرفٌ تفكيكيّ، ولا يؤمن بوجود أنساق ثابتة. ومن هنا يمكن أن نفترض أنَّ هذا النمط من التفكير بعد الحداثيّ هو الذي أفرز هذا الميل نحو تبنِّي نظريَّة الفوضى الخلَّاقة في الممارسات السياسيَّة.

- **على صعيد القيم الفرديَّة:**

حيث يمكن أن يُلحظ نحوٌ من التحوُّل من القيم التقليديَّة إلى القيم العلمانيَّة؛ أي التحوُّل من التركيز على الدين والعلاقات الأبويَّة والدفاع عن السلطة وعن القيم العائليَّة، إلى قِيَمٍ علمانيَّةٍ لا تولي اهتمامًا كبيرًا لدينٍ أو أسرةٍ أو سلطة، يرافقها ميلٌ نحو الفردانيَّة. كذلك يمكن أن يُلحظ ميلٌ للتحوُّل من قيم البقاء إلى القيم التعبيريَّة، أي التحوُّل من التركيز على الأمن الفيزيقيّ والتمركز حول السلالة مع نقص مستوى التسامح والثقة، إلى التركيز على الحماية من التلوّث ومخاطر البيئة، والتسامح مع الغرباء والشواذّ، والمساواة بين الجنسين، وتزايد المطالب نحو مزيدٍ من المشاركة في صناعة القرار.

- **على الصعيد الاجتماعيّ:**

حيث تغلَّبت العلاقات الحضريَّة المعقَّدة ذات الطابع الكوزموبوليتانيّ على العلاقات الريفيَّة البسيطة، وانفتح العالم أمام تدفُّقاتٍ مستمرَّةٍ من البشر والأفكار والأيديولوجيَّات والمعلومات والمعارف. وقد أدَّت ظروف العولمة ومجتمع المعلومات ونظم المحاكاة الآليَّة إلى أن تتفكَّك المقولات الاجتماعيَّة والعلاقة بين المدنيّ والدولة، وبين الفرد والمجتمع، فليس هناك من شيءٍ اجتماعيٍّ في الواقع. ويمكن القول إنَّنا أمام حالةٍ من تحلُّل الذات الجمعيَّة والروابط العامَّة، وبزوغ النزوع نحو تأكيد الثقافات المتعدِّدة والديانات المتعدِّدة، والانتماءات الأيديولوجيَّة المتعدِّدة، ومن

ثمَّ الهويّات المتعدِّدة. فلم تعد الذات الجمعيَّة ذاتًا كلِّيَّةً ومحدَّدة، بل أصبحت متحركةً وانقسمت إلى ذواتٍ متعدَّدةٍ[1].

ب. ما بعد الحداثة والوجه الجديد للاستعمار:

عمل النظام الامبرياليّ القديم في الغرب، والذي كان محايثًا لعصر الحداثة، على استعباد واستعمار الشعوب الأخرى. فساهم بتجميد عمليَّات التحديث في أيّ مكانٍ في العالم من خلال احتكار العلم والتكنولوجيا، وسرقة ثروات الشعوب، وإفشال حركات التحرُّر الوطنيّ أو محاربتها ومحاصرتها، كلّ ذلك ليضمن تفوّقه من جهةٍ، وليؤمِّنَ بقاء بعض البلدان مجالًا حيويًّا له من جهةٍ ثانية، ما يُشكِّل امتدادًا استراتيجيًّا واقتصاديًّا لمصالحه وسياساته، وبذلك يبقى العالم الغربيّ مستقلًّا ومكتفيًا ومنتجًا، بينما تبقى بلدان العالم الثالث متخلِّفةً ومستهلِكةً وتابعة.

ومن ثم حدثت تطوُّراتٌ تاريخيَّةٌ عميقة، لا تُشكِّل لحظة إفاقةٍ أخلاقيَّةٍ تاريخيَّةٍ بقدر ما تشكّل لحظة إدراكٍ ذكيّةٍ من جانب الغرب لموازين القوى؛ إذ أدرك الغرب عمق أزمته العسكريَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة، وأَحَسَّ بالتفكُّك الداخليّ وبعجزه عن فرض سياساته بالقوَّة، وأدرك -أيضًا- تراجع المركزيَّة الغربيَّة وظهور مراكز عديدة غير غربيَّة تتفاوت قوَّةً وضعفًا، وظهر له استحالة المواجهة العسكريَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة معها، فقد أصبحت جماهيرها أكثر صحوًا ونخبها أكثر حركيَّة وصقلًا وفهمًا لقواعد اللعبة الدوليَّة[2].

من أجل هذا كان للرؤية الجديدة دورها في تغيير الغرب لنمط التعامل مع الدول التي كانت تعتبر في ما سبق ضمن خريطة مستعمراته وملحقاته. ومن هنا ظهر ما يمكن تسميته الاستهلاكيَّة العالميَّة، وضرورة

(1) انظر في كلِّ ما ورد: زايد، الأزمة الأخلاقيَّة في مجتمع ما بعد الحداثة، م.س، ص268-273.
(2) انظر: المسيري والتريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، م.س، ص167-168.

تحويل العالم بأسره إلى ساحةٍ كبيرةٍ لا تسودها إلَّا قوانين العرض والطلب وتعظيم المنفعة المادِّيَّة واللذة الجنسيَّة، مع محاولة توجيه العالم بأسره لتحويله إلى مصنعٍ وسوقٍ وملهى ليليّ. ولتحقيق ذلك لجأ الغرب إلى الإغراء والإغـواء بدلًا من القمع والقسر، واستفاد من التفكيك لضرب التماسك، فالتفكيك والالتفاف أجدى وأرخص من التدمير والمواجهة.

وآليات الإغواء والسيطرة عديدة، من بينها خداع النخب في البلدان الأخرى، أو شراء ذممهم أو الإيقاع بهم عن طريق الفساد الداخليّ (أي في بلدانهم)، ما يسهِّل ابتزازهم وليَّ أعناقهم. بل إنَّ الشعب نفسه يتمّ إغواؤه إمَّا عن طريق وسائل الإعلام وبيع الأحلام الورديَّة والخيالات اليوتوبيَّة من خلالها، أو عن طريق النخب المحلِّيَّة. وتُصعّد في الوقت نفسه عمليَّات فتح الحدود وتفكيك الدولة القوميَّة، وذلك عن طريق المنظَّمات الدوليَّة والمنظَّمات غير الحكوميَّة (NGOS)، وإثارة الأقلِّيَّات وتفكيك الأسرة وغير ذلك[1].

فمن خلال هذه الآليَّات والبنى الثقافيَّة التي تقوم عليها يقوم الغرب بإطالة أمد الاستعمار ولكن بأشكالٍ جديدةٍ وبطرقٍ تنتمي إلى بنى ثقافيَّة ما بعد حداثيَّة.

ج. ما بعد الحداثة والإنسان التائه - المنفصل:

إنَّ حالة التيه وضياع المحدّدات الأخلاقيَّة والدينيَّة هي السمة الغالبة على المجتمعات ما بعد حداثيَّة، وتلحقها المجتمعات التي تترشَّح عليها هذه الثقافة والآخذة بنموذجه بشكل مشوّه (وأعني بها بلدان العالم الثالث). فارتفاع وتيرة الاستهلاك وتحكُّم منطق الفردانيَّة يحكمان على المجتمعات بمزيدٍ من التيه والانفصال عن الفطرة التي خلق الله الناس عليها. لقد ساهمت قيم ما بعد الحداثة في توليد مشاعر عدم الرضا

(1) انظر: المسيري والتريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، م.س، ص168-169.

وانعدام اليقين والفوضى والاستخفاف والاحتفاء بالوهم وبالأمور الزائلة. وهذا ما يزيد في هذه المجتمعات حالات العنف والتطرُّف والمجون والإلحاد وفقدان معنى الحياة والوجود[1].

لقد أصبح الإنسان مع هذه الثقافة الجديدة إنسانًا تائهًا غريبًا عن نفسه ومجتمعه. أصبحت هويّته مشوَّشة وغير واضحة له؛ بسبب تذبذبه بين ثقافته التقليديَّة التي ينتمي إليها من خلال عوامل الجغرافيا والتاريخ واللغة والعرق والدين، وبين هويةٍ وافدةٍ هدفها هدم كلّ البنى الداخليَّة التي لديه وتحويله إلى شخصٍ شاحبٍ ثقافيًّا ومعتلٍّ قيميًّا وملحقٍ بمكنة الاستهلاك العالميَّة.

وحول الموقف من الاتِّجاهات الثقافيَّة على اختلافها التي تترشَّح إلينا من الغرب، قد يُطرح سؤال حول صلاحيّتها في مجتمعاتنا وعن إمكانيَّة الاعتماد عليها بحدّ ذاتها بغضّ النظر عن كيفيّة استثمار الغرب لها بشكلٍ سلبيٍّ في بيئاتنا. والجواب أنَّ المنهج الوافد يبقى ابن بيئته التي نشأ فيها، ونقله كما هو لا يفصله عن سياقاته الحضاريَّة وأطره الثقافيَّة التي ولّدته. فيوجد تلازم بين المنهج والفكر، من حيث إنَّ الفكر هو التشكيل المعرفيّ والمنظومة الإدراكيَّة التي يتَّكىء عليها المنهج ويتحيَّز لها؛ ولهذا لا يمكن النظر إلى منهج التفكيك أو ثقافة ما بعد الحداثة بوصفها منهجًا إلّا كونه نتيجة استحكام النصوصيَّة بوصفها مفهومًا كتابيًّا في المرحلة المعاصرة من تطوُّر الحضارة الغربيَّة. بل هناك من الباحثين من ينظر إلى أطروحات التفكيك على أنَّها محصّلة نقديَّة فلسفيَّة للتراث التفسيرّي للتوراة وللتراث القبالّي، أي رؤية يهوديَّة عقلانيَّة أو لادينيَّة للعالم، وبخاصَّة النصوص وقراءتها كإشكاليَّة معرفيَّة. وهذا ما يشي بأنَّ وراء الانجذاب للتفكيك بوصفه منهجًا يكمن قدرٌ هائلٌ من التحيُّز البروتستانتيّ-اليهوديّ

(1) انظر: الإدريسيّ، خالد ميار: نقد قيم ما بعد الحداثة (نحو ترميم الذات الإنسانيَّة)، لا ط، المملكة المغربيَّة، ضمن سلسلة الإسلام والسياق المعاصر، الرقم ضمن السلسلة: 133، ص26.

ضدّ المقدَّس في داخلنا، وهذا يعني أنَّه من الصعوبة بمكانٍ تطبيق منهج التفكيك على تراث دون أن يستتبع ذلك جرّ قليلٍ أو كثيرٍ من المضامين الفلسفيَّة التي قام عليها هذا المنهج[1].

2. ما بعد الحداثة: من فوضى المفاهيم إلى الفوضى الخلَّاقة:

أ. العبث بالمفاهيم ومنهجيَّات إثارة الفوضى:

يُمَثِّلْ مُصطلح الفوضى الخلّاقة أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجيّ الأميركيّ في التعامل مع القضايا الدوليَّة، حيث صِيغَ هذا المصطلح بعنايةٍ فائقةٍ من قبل النخب الأكاديميَّة وصنَّاع السياسة في الولايات المتّحدة. وعلى خلاف مفهوم الفوضى الـمُثقل بدلالاتٍ سلبيَّةٍ، كعدم الاستقرار، أُضيف إليه مصطلح آخر يتمتَّع بالإيجابيَّة، وهو الخلق أو البناء، ولا يخفى خُبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح (الفوضى الخلَّاقة) لأغراض التضليل والتمويه.

وربّما يعتقد كثيرون أنَّ مُصطلح الفوضى الخلَّاقة مصطلحٌ جديد ظهر بعد التفرّد الأميركيّ بزعامة العالم بعد سقوط الاتّحاد السوفييتيّ، والواقع أنَّ المصطلح ظهر لأوَّل مرَّة عام 1902م على يد المؤرّخ الأميركيّ تاير ماهان Alfred Thayer Mahan، ليتوسَّع فيما بعدها مايكل ليدين Michael Ledeen ويسمّيها الفوضى البنَّاءة أو التدمير البنَّاء، وذلك بعد أحداث سبتمبر بعامين في 2003م. وهذا يعني الهدم، ومن ثم البناء، ويعني هذا إشاعة الفوضى، وتدمير كلّ ما هو قائم، ومن ثمّ إعادة البناء بحسب المخطَّط الذي يخدم مصالح القوى المتنفّذة. وقد يكون أكثر المفكّرين الذين تحدَّثوا عن هذا الأمر هو الأميركيّ اليمينيّ صامويل هنتنجتون Samuel P. Huntington صاحب نظريَّة صراع الحضارات. وقد تلقّفت مراكز البحوث والدراسات نظريَّة الفوضى الخلَّاقة، وأشبعتها

(1) انظر: عطيَّة، جاك دريدا والتفكيك، م.س، ص122-124.

بحثًا ودراسةً. والنظريَّة تعني باختصار أنَّه عندما يصل المجتمع إلى أقصى درجات الفوضى المتمثِّلة في العنف الهائل وإراقة الدماء، وإشاعة أكبر قدرٍ ممكنٍ من الخوف لدى الجماهير، فإنَّه يُصبح من الممكن بناؤه من جديد بهويّةٍ جديدةٍ تخدم مصالح الجميع[1].

أمَّا وسائل أميركا وطرقها في تطبيق الفوضى الخلَّاقة، فقد كانت عبر الآتي:

- الأعمال العسكريَّة المباشرة.
- الأعمال العسكريَّة غير المباشرة.
- الضغوط السياسيَّة والاقتصاديَّة.
- إحداث تغييرات جذريَّة في مناهج التعليم والثقافة.
- استخدام الإعلام ليعيث فسادًا في العقول، وليصيغ «التشابك والفوضى والتفكيك»، ويكرّسها بمختلف الأبعاد في الواقع الاجتماعيّ لبلداننا.
- دعم وتزعُّم معظم حركات المجتمع المدنيّ، وهذه الحركات تنفِّذ أجندات تخدم المصالح الأميركيَّة على المستوى القريب والبعيد[2].

هذا وتقوم سياسة الفوضى الخلَّاقة على دعائم عدَّة أساسيَّة يمكن تلخيصها بالآتي:

- **إطلاق الصراع العرقيّ:** إذ تقوم سياسة (الفوضى الخلَّاقة) على بثّ الشرخ العرقيّ الحادّ في الدول التوافقيَّة القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقيّ، والمشكلة القبرصيَّة تعبِّر عن هذه الحالة. كما لجأ التدخُّل الأميركيّ في العراق إلى هذا الدرس في أعقاب حرب الخليج

(1) انظر: موقع الموسوعة السياسيَّة، نظريَّة الفوضى الخلَّاقة، https://2u.pw/2QQo8.
(2) انظر: الكناني، إياد هلال حسين، «سياسة الفوضى الخلَّاقة الأميركيَّة -الأصول الفكريَّة والأبعاد الدوليَّة والإقليميَّة-»، موقع شبكة ضياء، https://diae.net/14063.

الثانية، حيث سُلِخ سياسيًّا وعسكريًّا وعلى أساسٍ عرقيٍّ الشمال الكرديّ من البلاد، هذا فضلًا عن تهيئة الساحة للصراع الطائفيّ والعرقيّ في مجمل الجغرافيا العراقيَّة بعد احتلاله عسكريًّا. وفي جنوب السودان غُذِّيَتْ نوازع الانفصال العرقيَّة والدينيَّة، حتى تُوِّجَ ذلك بتقسيم السودان لدولتين: شمال مسلم عربيّ في أغلبيَّته، وجنوب مسيحيّ في أغلبيَّته.

- **إطلاق صراع العصبيَّات:** عبر ضرب الدولة، بجميع مؤسَّساتها، واستبدالها بولاءات حزبيَّة أو عشائريَّة مجتزأة، قائمة على انتماءات قبليَّة، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م والعراق بعد دخول الجيش الأميركيّ إلى بغداد.

- **ضرب الاستقرار الأمنيّ:** عبر إطالة أمد الاختلال الأمنيّ، بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدةً قبل الحرب. ومن أبرز الأمثلة على هذه العمليَّة، السيارات المفخّخة التي كانت تضرب لبنان إبان حربه الداخليَّة التي عاشها ما بين 1975 و1989. وما شهده العراق اليوم يشبه السيناريو اللبنانيّ في أكثر من نقطة، فالطرف الأميركيّ ينسحب تدريجيًا من اللعبة، لكن بعد تأكّده من ثباتها على اختلالٍ ثابتٍ يُنهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الأميركيَّة.

- **خلخلة الوضع الاقتصاديّ:** فمن الدروس المفيدة التي أُضيفت إلى نظريَّة الفوضى نذكر أيضًا زعزعة الاستقرار الاقتصاديّ في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتّحاد السوفيتيّ مطلع التسعينات، حيث انهارت المؤسَّسات المصرفيَّة الرسميَّة وساد التضخّم بسبب تهريب معظم الرساميل والودائع العامَّة، بعد تسييلها، إلى خارج البلاد.

- **التعبئة الإعلاميَّة:** فالتعبئة الإعلاميَّة كفيلة، على الأمد الطويل، بالنيل

من العدوّ. فما جُرِّب انطلاقًا من ألمانيا الغربيَّة السابقة باتِّجاه ألمانيا الشرقيَّة السابقة، بالوسيلة التلفزيونيَّة، ونجح في اختراق المعسكر الاشتراكيّ برمّته هو خير شاهد. وتكمل هذه الطريقة اليوم في أكثر من بقعة، ومن ضمنها المنطقة العربيَّة، عبر وسائل الإعلام السمعيَّة والبصريَّة والمسموعة والمكتوبة التي توجِّهها أميركا وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجيّ[1].

ب. الفوضى الخلّاقة واستثمار مفهوم الإرهاب:

منذ مطلع القرن الحاليّ وضعت الولايات المتَّحدة نصب عينيها هدفين رئيسين لسياستها في المنطقة يرتقيان إلى مستوى الأهداف الاستراتيجيَّة، وهما: تمكين الكيان الصهيونيّ واستمرار تطوُّر قوّته بوصفه رأس حربة في المنطقة، ودمج هذا الكيان في الجسم العربيّ عبر التطبيع الكامل من أجل بناء تحالفاتٍ إقليميَّةٍ فعّالةٍ تكون إسرائيل مركزها.

ومن ثمّ كان تحقيق الفوضى (الخلَّاقة) في بلدان الشرق الأوسط وإطلاق مسار الربيع العربيّ يهدف لخدمة هذين الهدفين الاستراتيجيَّين. وكان التوجُّه نحو الحروب بالوكالة، بما يعكس هويَّة وطبيعة مشغّلي هذه الأدوات. ويمكن الاستدلال على ذلك بما يأتي:

- اعتراف أميركي بإنشاء داعش، وتجميع وتدريب وتسليح طيفٍ واسعٍ من الأصوليِّين، وتوفير الدعم اللوجستيّ لهم في سوريا والعراق. وأخبار المعسكرات في ليبيا وتركيا هي شاهد على ذلك، وقد ورد ذكرها في بعض التقارير التي نشرتها بعض وسائل الإعلام.
- رفض الولايات المتَّحدة لفكرة عقد مؤتمر دوليّ لتحديد الإرهاب وتعريفه حتى يُصار إلى وقف الخلط المتعمَّد بين المقاومة

(1) انظر: الكناني، «سياسة الفوضى الخلَّاقة الأميركيَّة -الأصول الفكريَّة والأبعاد الدوليَّة والإقليميَّة-»، م.س.

والإرهاب؛ ولهذا كانت الحروب الحديثة، وهي الحروب بالوكالة، تهدف إلى تحقيق الفوضى الخلّاقة عند الخصم من خلال العمليَّات الإرهابيَّة، وكانت المنظمات الإرهابية هي أدوات تحريك هذه الحروب[1].

إنَّ التهرّب من تحديد بعض المفاهيم، من قبيل: الإرهاب، وحقوق الانسان، والديمقراطيَّة، والحوكمة، وحقّ تقرير المصير وغيرها، سوف يتيح للولايات المتَّحدة الأميركيَّة هامشًا كبيرًا في توظيفٍ أفهوميٍّ يرتبط بهذه المفاهيم الإشكاليَّة، والتي ستتحوَّل إلى أدواتٍ للاستعمار الجديد، والتدخُّل في شؤون الدول، ودعم الانقلابات، وإسقاط الحكومات، وفرض الحظر والعقوبات الاقتصاديَّة، وما إلى ذلك من خطوات وإجراءات.

ج. الفوضى الخلّاقة بوصفها سلاحًا في وجه المقاومة:

يتَّضح من الأداء الأميركيّ كلّه في منطقتنا، ومن الدلائل التي أشرنا إليها آنفًا حول أهدافه الاستراتيجيَّة، ومن خلال عمله على إشاعة الفوضى والتدمير المنهجيّ لمقدّرات ومقوّمات بلداننا[2]، وغزو مجتمعاتنا ثقافيًّا لضرب هويّتها وتشويه صورة تراثها وتدمير قيمها، يتَّضح أنَّهم يهدفون إلى جعلنا راضخين لهم وتابعين لسياساتهم. هم يريدون تحويل أسواقنا إلى مجرّد مستقبِل ومستهلِك لمنتجاتهم؛ ولهذا هم يعملون بشتَّى الوسائل على ضرب مفهوم المقاومة التي لمع نجمها وعلا شأنها على إثر الانتصارات المبهرة التي حقّقتها بوجه الصهاينة والمشروع الأميركي في المنطقة. هم يريدون إحداث تشويشٍ كبيرٍ وخطيرٍ في وعي شعوب منطقتنا، بل حتَّى في الوعي العالميّ من خلال الخلط بين مفهومَي المقاومة والإرهاب، وخلق إيحاءات، خصوصًا عبر آلاتهم الإعلاميَّة العملاقة والمتشعّبة، بأنَّ

(1) انظر: الصويص، عودة سليمان: الاستراتيجيَّة الأميركيَّة والحرب على سوريا (وتداعيات كورونا)، ط1، عمان، شركة البيروني للنشر والتوزيع، 2021م، ص71-72.

(2) يُعتبر ما حصل في سوريا من أبرز النماذج على ذلك.

حركات المقاومة في منطقتنا ليست سوى جماعات إرهابيَّة، يرفضها النسيج الاجتماعيّ العام، وهي تعيش على السلب والقتل والترهيب والغزو... إلخ.

لقد أصبح التحرُّر الوطنيّ ومقاومة المحتلّ والغازي عملًا إرهابيًّا في المنظور الأميركي والدول التابعة لها، وكلّ هذا جرى التمهيد له من خلال مسارٍ طويلٍ بدأ من خلال نشر الفوضى الخلّاقة في السياسة، ومن خلال تربية حركات الإرهاب الأصوليَّة، وانتهى إلى الحروب بالوكالة التي أنهكت منطقتنا وما زالت تفعل ذلك إلى يومنا هذا.

خاتمة:

يظهر ممَّا تقدَّم أنَّ خطاب «ما بعد الحداثة» ما هو إلَّا توجُّه حادّ يُعبِّر عن ثقافةٍ تُمثِّل في نشأتها ردَّةَ فعلٍ تجاه كلّ ما مضى، وفي مقولاتها مناداةً بإسقاط الأيديولوجيَّات والسرديَّات الكبرى، وخروجًا من كلِّ قياسٍ معياريّ، وانقلابًا على كلّ ما هو ثابت ومستقرّ، وصولًا إلى فوضى وصفت بالخلَّاقة، فوضى على جميع الأصعدة والمستويات، حتَّى على مستوى المفاهيم والتحديدات، لينقلب كلّ شيءٍ إلى ضدّه لدرجةٍ يصير فيها المحتلّ والمستعمر منقِذًا ومحرِّرًا والمقاوم إرهابيًّا.